نشرة صحفية

العراق يصدِّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

فيينا، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

صدَّقت جمهوريةُ العراق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المعاهدة)، وبذلك يرتفع عدد البلدان التي انضمّت كلِّيا إلى المعاهدة إلى ١٦١ بلداً. وقد تمّ التصديق رسمياً عشية انعقاد المؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة في ٢٧ أيلول/سبتمبر في مقر الأمم المتحدة في نيويورك؛ وهو المؤتمر الذي يسعى إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة.

وقد قال السيد لاسينا زيربو، الأمينُ التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (المنظمة): "إنني أهنيً العراق على قيامه بهذه الخطوة الهامة. ذلك أنَّ التزام العراق بالتخلِّي عن أشد أنواع الأسلحة تدميراً بحظره التفجيرات النووية لهو رمز قوي في تعبيره البليغ عن السلام، كما أنه يقرِّبنا أكثر نحو جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة حالية من الأسلحة النووية".

وقال السيد هوشيار زيباري، وزيرُ خارجية العراق، في مقالة نُشرت في عدد شهر تموز/يوليه من الرسالة الإخبارية "سبكتروم" التي تصدرها المنظمة: "بداع من رغبة بلدنا الصادقة في تخليص الشرق الأوسط من تمديد الأسلحة النووية، يحرص العراق على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز نظام دولي لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل".

وكان العراق قد وقَّع على المعاهدة في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وشارك مراراً في أنشطة المنظمة، ومنها مثلاً حلقات عمل الخبراء الرامية إلى تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية. ويُعَدُّ تصديق العراق على المعاهدة خطوة بالغة الأهمية لصالح المعاهدة في الشرق الأوسط، حيث لم يصدِّق بعدُ على المعاهدة كلِّ من مصر وإسرائيل وإيران واليمن، في حين لا تزال المملكة العربية السعودية وسوريا خارج إطارها باعتبارهما من الدول غير الموقعة على المعاهدة.

أمًّا على الصعيد العالمي، فإنَّ الانضمام إلى المعاهدة يكاد يكون شاملاً؛ ولكن لكي يبدأ نفاذ المعاهدة، يجب أن توقّع وتصدِّق عليها ٤٤ دولةً محدَّدة. وقد شاركت هذه الدول في المفاوضات على المعاهدة في عقد التسعينات من القرن الماضي، وكانت تمتلك قوى نووية أو مفاعلات بحوث نووية في ذلك الحين. وصدَّقت على المعاهدة ست وثلاثون دولة من هذه الدول، ومنها الدول الثلاث التي تمتلك أسلحة نووية وهي روسيا وفرنسا والمملكة المتحدة. أمَّا الدول الثماني المتبقية فهي إسرائيل وإيران وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين ومصر والهند والولايات المتحدة.

تحظر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كلَّ التفجيرات النووية. وقد وقَعت على المعاهدة ١٨٣ دولةً، ومنها ١٦١ دولةً صدَّقت أيضاً عليها الآن. ويجري بناء نظام رصد عالمي النطاق لضمان عدم وقوع تفجيرات نووية في منأى عن كشفها. وعندما يُستكمل إنشاء مرافق النظام البالغ عددها ٣٣٧ مرفقاً فإلها سوف تعمل على رصد باطن الأرض والمحيطات والغلاف الجوي لالتقاط أيِّ إشارة تدلُّ على وقوع تفجير نووي. وقد أُنشئ حتى الآن ما نسبته أكثر من ٨٥ في المائة من مرافق هذا النظام؛ وترسل هذه المرافق البيانات إلى مقر المنظمة في فينا بالنمسا، من أحل معالجتها وتحليلها وتوزيعها على الدول الموقعة.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الشبكي: http://www.ctbto.org وهو مَنهلٌ من المعلومات عن إنهاء التجارب النووية، أو الاتصال كما يلي:

توماس موتسيلبورغ (Thomas Mützelburg)

موظف إعلام

الهاتف: ۲۲۰۳۰ ۱۲۲۱ + ۲۳۱

البريد الإلكترون: Thomas.muetzelburg@ctbto.org

الهاتف الجوَّال: ٢٤٢١ ١٤٥٩ ١٩٩٦ ٢٤+

يرجى أيضاً التواصل مع المنظمة على: فيسبوك وتويتر وفليكر ويوتيوب